الهدنات والمصالحات في سوريا ومآلاتهما الإستراتيجية

غياث بلال

في خضم انشغال السوريين بأخبار القتل اليومي والتدمير العنيف لمدينة حلب ببنائها وإنسانها، وانشغال العالم بمؤتمر جنيف ومجرياته ونتائجه، يعمل النظام السوري بهدوء على تنفيذ إستراتيجية جديدة تحت مسمى «المصالحة الوطنية» أثبتت نجاعتها في تحقيق اختراقات لم يستطع الحل العسكري والأمني إنجازها حتى اليوم.

ففي مدينة المعضمية –على سبيل المثال وليس الحصر– لم يتمكن النظام السوري من إعادة السيطرة عليها رغم حصارها عدة أشهر، ومحاولته اقتحامها عدة مرات عبر قوات النخبة لديه «الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة» مع العلم أن موقعها الجغرافي يعد حرجا من الناحية العسكرية، فهي محاطة من ثلاث جهات بقوات تعد معادية وتقع في مرمى مدفعية الفرقة الرابعة المتمركزة على جبال المعضمية القريبة. إلا أن الحاجات الملحة جدا للإنسان تكون أحيانا أقوى من الاستبداد وأقوى من القتل المباشر، حيث قد تجبره على الاستسلام أو –على الأقل– تجبره على الانحناء، في الوقت الذي فشلت فيه آلة الترهيب والتعذيب في كسر إرادة هذا الإنسان. فمدينة المعضمية هي إحدى المدن التي تعرضت لحصار شديد، حيث اضطر الكثير من الأهالي هناك لأكل القطط والكلاب والحشائش، كما أنه تم تسجيل حالات وفاة لستة أطفال وثلاث نساء ورجلين مسنين من الجوع بين شهري أغسطس ونوفمبر 2013.

بعد أن باءت جميع المحاولات لإدخال المساعدات الغذائية إلى داخل المعضمية بالفشل، بدأ النظام يضغط من خلال تحريك بعض من تجاوب معه داخل المدينة باتجاه توقيع اتفاقية هدنة تقضي بإعادة المعضمية إلى «حضن الوطن»، حسب تعبير رئيس لجنة المصالحة في النظام.

تتضمن هذه الاتفاقية شروطا تقضي بإخفاء مظاهر التسليح وضبط السلاح داخل المدينة، وإغلاق الجبهة العسكرية من خلال إنشاء خط فاصل يتمركز فيه حاجز عسكري مؤلف من قوات مختلطة من النظام وعناصر الجيش الحر.

كما أنها تتضمن إعادة مظاهر الدولة داخل المعضمية كالبلدية والخدمات العامة، وكذلك تشكيل لجنة تنسيق لشؤون المدينة مع النظام، سيكون من أولى مهامها الترتيب لزيارة محافظ ريف دمشق للمدينة برفقة أجهزة إعلام النظام، رغم أنها من الناحية العسكرية لا تخضع لسيطرة النظام حتى الآن.

بعد التفاهم الأولي حول هذه الاتفاقية اندفع أكثر من عشرين ألفا من أهالي المعضمية المهجرين والمشردين لينضموا إلى ثمانية آلاف شخص كانوا موجودين فيها، مما زاد حجم العبء التنظيمي والإداري على المجلس المحلي والقائمين على الشأن العام في المدينة هناك.

كما أن عودة الأهالي بهذا الشكل ستزيد من حجم الكارثة البشرية في حال عودة النظام لسياسة الحصار والتجويع في مرحلة لاحقة.

ولدى سؤال بعض العائدين عن سبب عودتهم رغم معرفتهم بإمكانية محاصرة المدينة مرة أخرى، كان جوابهم بأنهم يفضلون الموت في بيوتهم مع احتفاظهم بشيء من الكرامة على حياة الذل والفقر والتشرد التي عانوا منها بعد نزوحهم من المدينة.

معظم مدينة المعضمية اليوم مهدم بالكامل، ومعظم أهاليها فقدوا مصادر أرزاقهم، والكثير من العائلات فقدت معيلها، مما يجعل استمرار الحياة فيها مرتبطا بضغط الحاجة الشديدة التي تضع نفسها على رأس سلم الأولويات قبل أي اعتبار آخر.

في خضم هذه التطورات، بدأ المقاتلون في المدينة بالتحول إما لمجموعات عمل مدني تعمل على مساعدة الأهالي أو مجموعات معزولة يحاول البعض تحميلها المسؤولية الكاملة عما آلت إليه الأوضاع.

على المدى البعيد ستعمل هذه الاتفاقية على إخراج المدينة من دائرة الصراع، بما سيؤدي إلى تحويل المقاتلين إلى جيوب معزولة فاقدة أي قدرة على المناورة، أو ستؤدي إلى خروجهم من المدينة.

المعضمية هي واحدة من عدة مدن مثل برزة وببيلا والمخيم، استطاع النظام أن يبرم معها اتفاقيات هدنة بشروط مشابهة في الإجمال لتلك المذكورة أعلاه، كما تجري في هذه الأثناء المفاوضات مع العديد من مدن وأحياء دمشق وريفها الخارجة عن سيطرة النظام.

أما المدن التي رفضت الدخول في عملية التفاوض فكان نصيبها قصفا شديدا ومكثفا بالبراميل بما أدى إلى مفاقمة الكارثة الإنسانية فيها بشكل كبير، كما حدث في داريا على سبيل المثال.

يسعى النظام من خلال إستراتيجية الهدنات إلى البرهنة أمام العالم على قدرته على إعادة ضبط المدن والمجتمعات الخارجة عن سيطرته، وإعادة تدوير عجلة الدولة فيها وبنائها من جديد، بما ينفي مبررات من لا يرى لسوريا مستقبلا مستقرا في وجوده.

من جهة أخرى، فإن سياسة الهدنات هذه تحمل في طياتها أبعادا إستراتيجية بعيدة الأثر على التوازن العسكري في جبهات ريف دمشق، حيث إنها ستعمل على المدى المتوسط على تفتيت الجبهة العسكرية في دمشق وريفها بما يؤدي إلى عزل فصائل المعارضة –وخاصة المسلحة منها– في جيوب معزولة أو إشغالها في العمل الإغاثي والتنظيمي من أجل إعالة آلاف اللاجئين الراجعين لمدنهم وتأمين المأوى والغذاء لهم.

ومن الناحية العسكرية، سيتم قطف ثمار هذه السياسات بعد عدة أشهر عندما يعمل الأهالي أو بعضهم على الوقوف في وجه الجيش الحر من أجل تجنيب المدينة براميل وصواريخ النظام وتجنيب أبنائهم مشاق الجوع والحصار بعد أن استطاعوا أن ينعموا بشيء من الاستقرار، كما أن النظام قد ينجح تحت وطأة الحاجة والفقر في تجنيد بعضهم لإعانته على تحقيق أهدافه.

لا شك في أن وحشية النظام وسياسات التجويع هي السبب الرئيسي في تصاعد الأزمة الإنسانية ووصولها لما وصلت إليه اليوم، إلا أنه لا بد أيضا من الإشارة إلى عدة عوامل أسهمت في تصعيد الأزمة وزيادة حدتها يمكن إيجازها في ما يلي:

– استطاع النظام استهداف العلاقة القائمة بين الثوار والمقاتلين من جهة وبين الحاضنة المدنية لهم من خلال إشعار المدنيين بعجز الثوار عن تأمين أبسط احتياجاتهم اليومية أو امتلاك القدرة على فك الحصار المضروب عليهم، من جهة أخرى.

كما أن المعارضة السياسية في الخارج على اختلاف منظماتها وأسمائها لم تستطع تحقيق نجاحات تستحق الذكر على هذا الصعيد، مما أسهم في تعميق الشعور بالخذلان وفقدان الأمل لدى المدنيين في المناطق المحاصرة.

– وكذلك الإغراق في المحلية في التفكير والتخطيط والتنفيذ كانت أحد أهم أسباب تدهور الأوضاع في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام على العموم.

فالثورة بدأت محلية في كل حي وفي كل قرية بدون قرار ناتج عن سياسات تنظيمية أو حزبية، مما أسهم في زيادة قدرة الثورة على الانتشار والاستمرار في المراحل الأولى، إلا أن إدارة المناطق المحررة على كافة المستويات لا زالت مغرقة في المحلية حتى اليوم، مما عاظم قدرة النظام في خنق المناطق المحررة، وزاد من خياراته في التعامل معها.

وما نشهده اليوم من هدنات منفردة هنا وهناك هو دليل على استمرار تغلب هذه الذهنية في التفكير والعمل، كما أن المعارضة السياسية بأجسامها وهيئاتها وتنظيماتها المختلفة لم تتمكن حتى اليوم من تغطية العجز الناجم عن فقدان التنسيق الأوسع على نطاق المنطقة الجغرافية فضلا عن المحافظة أو القطر.

هناك ضرورة ملحة اليوم تقضي بإعادة ترتيب الأولويات لدى كافة الجهات المعارضة والدولية ذات الشأن بما يضع ملف فك الحصار وإيصال المساعدات الإغاثية والإنسانية على رأس هذه الأولويات، حيث إن إهماله سيؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار المعارضة الداخلية في دمشق وريفها، من خلال تفتيت الأرضية التي تعمل عليها وتمزيق حاضنتها الشعبية، التي باتت اليوم بحاجة إلى من يحتضنها ويخفف عنها محنتها.

كما أن تجربة المعارضة مع النظام في ملف الهدنة وإخراج المحاصرين في حمص لا تدعو للتفاؤل بمستقبل هذه الهدنات، مما سيفرض على المناطق التي دخلت في عملية التفاوض وإبرام اتفاقيات الهدنة أن تأخذ في الحسبان أن الهدنة من وجهة نظر النظام هي أمر مرحلي مؤقت، الغاية منه إعادة إحكام السيطرة على المناطق الثائرة من خلال اللجان الشعبية.

فالنظام لا ينظر لعمليات الهدنة إلا على أنها تأخير لعملية الاستهداف الممنهج لهذه المناطق في وقت لاحق، حيث إنه لا يزال يتحكم في مداخل ومخارج المدن، ولا يسمح بإدخال غير كميات محدودة من الإعانات والسلال الإغاثية، مما يعطيه إمكانية إعادة رسم الأوضاع على الأرض عندما يشعر بالأمان والثقة الكافيين لفعل ذلك.

وعند ذلك لن يجد النظام ما يمنعه من محاسبة كل من تمت تسوية أوضاعه وسلم سلاحه قبل ذلك، خاصة في غياب أي ضمانات لأي جهة ثالثة أو آليات محددة تضمن استمرار الهدنة وعدم انقلاب النظام عليها.

عن «الجزيرة نت»

بين المقاومة ومكافحة الإرهاب

حازم صاغية

لا تطيق القضية المصيرية الواحدة والوحيدة أن تجاور قضية أخرى تماثلها أهمية، أو تنافسها على الأهمية. هكذا حين تُفرض مثل هذه القضية على مجتمع معقد ومتفاوت، يصير لزاماً أن يُضفي عليها شيء من القداسة التي لا تُساءل، والواحد دائما مقدس. ولا تلبث أن ترقى عملية كهذه إلى كي للوعي العام، بحيث يغدو التفسير لزوم ما لا يلزم إن لم يغدُ سببا للشك والتخوين.

رأينا هذا حين كانت «مقاومة إسرائيل» هي القضية. فبمزارع شبعا ومن دونها، وبصلاة في القدس ومن دونها، نحن مشدودون من رقابنا إلى المقاومة. المصر على تعريض القضية للتفسير خائن. «نحن شعب المقاومة». «هذا قدرنا». «نقاوم لأن إسرائيل لا بد من أن تعتدي علينا». هذه الشروح الضاربة في جوهر الأشياء كانت تخترقها، بين فينة وأخرى، حجج مستقاة من محاضر مخفر الدرك: هناك طيران إسرائيلي في أجوائنا.

الآن، القضية المصيرية الواحدة والوحيدة مكافحة الإرهاب. لأجلها لا بد من «أمن استباقي»، ولا بد من تكييف الحياة على هذا الأساس. ذاك أن الإرهاب، مثل إسرائيل في السابق، إن لم نذهب إليه أتى إلينا.

مرحلة العبور من «المقاومة هي القضية» إلى «مكافحة الإرهاب هي القضية» لا تهفو عن ذكر الأصابع الإسرائيلية والصهيونية في الأعمال الإرهابية. هكذا يبدو العبور طبيعياً ومنطقياً. إلا أن الشطارة لا تُخفي ورطات قد يكون أصغرها القبول ببيان وزاري لا تُذكر فيه ثلاثية «الشعب والجيش والمقاومة». وقد ينجم أكبرها عن انضمام إسرائيل نفسها إلى قضية مكافحة الإرهاب. هنا نصير محكومين بالإقرار، وبما يتلاءم مع وحدانية القضية، بأن قضية كنست قضية أخرى.

وفي معرض رفض التفسير، يقال ما كان يقوله جورج دبليو بوش من أن الإرهاب إرهاب لأنه إرهاب. من يبحث عن تفسير أعرض متعاطف مع الإرهابيين. وللتذكير، كان «حزب الله» آنذاك أحد الأصوات الكثيرة التي تحتج بتفسيرات منها السياسة الأميركية ومنها الفقر والعوز وسوى ذلك. أما الآن فصار من يقول بأسباب للإرهاب، مجرد شامت بالضحايا. هكذا يرد «حزب الله» في مطالبته بإعدام كل تفسير.

لا شك في أن التفسير بتدخل «حزب الله» في سورية ناقص. فهناك إرهاب في بلدان لا يوجد فيها «حزب الله»، كما أن أعمالا إرهابية قليلة حدثت قبل التدخل في سورية، بل قبل الثورة السورية نفسها. لكن الصحيح أيضاً أن الإرهاب يبحث في كل مكان عن شرط محلي، وغالباً ما يصبح هو نفسه ظاهرة محلية متوطنة انطلاقاً من ذاك الشرط. هنا يصعب الجدل في الدور الذي اضطلع به التدخل في سورية بوصفه تتويجاً نوعياً لسياسة ونهج انجبا، في ما انجباه، إضعاف الاعتدال السني. لقد ابتدأ هذا المسار باغتيال رفيق الحريري ووصل إلى منع نجله سعد الحريري، بوصفه زعيم الغالبية النيابية، من أن يحكم. وغني عن القول إن من يستفيد من ذلك ليسوا الأشد اعتدالاً في طائفة الحريريين.

ينبغي أن نضع كل هذه التفاصيل وسواها جانباً وأن ننقاد من أعناقنا، وبوعي مكوي، من حماسة فرانس فانون للعنف المقاوم إلى حماسة جورج دبليو بوش لمكافحة الإرهاب. وهذا، مثل ذاك، ينبغي ألا يخالطه التفسير الذي هو من أبسط لوازم العقل والحضارة. اصطفوا وراء القضية الوحيدة وإلا فأنتم الخونة.

عن «الحياة» اللندنية

لا وقت للتراخي في شمال إفريقيا والساحل

جوشوا بورغيس

أصبح عدم الاستقرار المزمن من السمات المعرفة في جميع أنحاء منطقة الصحراء الكبرى، حيث يؤثر على كل شيء بدءاً من الأمن وانتهاءا بالاوضاع الاقتصادية الاجتماعية وحقوق الإنسان. وفي الوقت الذي يرى فيه العديد من السكان المحليين أن الولايات المتحدة آخذة في الانفصال عن المنطقة، يعمل الجهاديون والمقاتلون الأجانب الناشطون في المنطقة والعائدون إلى أوطانهم من ليبيا وسوريا على إشعال نار التطرف العنيف. ولكي تتم السيطرة على تلك النيران، تحتاج واشنطن إلى الانضمام إلى الشركاء الدوليين والإقليميين لوضع استراتيجية إقليمية شاملة وتطبيقها.

أرضية مهزوزة

يمثل التقلب السائد في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل تهديدات كبيرة على المصالح الفرنسية والأوروبية الحيوية، وسوف يؤدي موقع المنطقة إلى ربطها بشكل متزايد بالمصالح العالمية الأوسع نطاقا. ويأتي الاستقرار على رأس تلك المصالح طويلة الأجل على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء. ولهذه الأسباب وغيرها، تمثل المنطقة مصدر قلق متنام للولايات المتحدة.

وعلى مدار العامين الماضيين، لم تتحقق إلى حد بعيد الآمال بأن تفضي انتفاضات «الربيع العربي» إلى ديمقراطية يافعة مستقرة. وبدلا من ذلك، فإن الهشاشة والشقاق جعلت المساحات غير الخاضعة للحكم تنتشر انتشار النار في الهشيم في دول ما بعد الحقبة الشمولية. وفي غياب سياسة العصا الغليظة لوأد الشقاق أو فرض سيادة القانون وتوزيع الموارد، توفر تلك المساحات أرض خصبة لردة فعل من قبل الإسلاميين.

ولـلأسف، يتلقى المتطرفون الذين يستخدمون العنف تدريبات قيمة وخبرات قتالية في ليبيا وسوريا، حيث تفيد التقارير بأن عدد المقاتلين الستة الأجانب يصل إلى 10.000 شخص «عدد الشيعة الأجانب الذين يقاتلون لصالح نظام الأسد، بما في ذلك «حزب الله»، قد يصل إلى 10.000 مقاتل إضافي». ومع عودة هؤلاء الجهاديين الذين زادت المعارك من تشددهم إلى أوطانهم، سوف يجدون شعوبا محرومة ومستاءة على نحو متزايد تكون أكثر عرضة للأيديولوجية المتطرفة، مما يمهد الساحة لصحوة المتطرفين وهو أمر ينذر بعواقب وخيمة طويلة الأجل.

قوس الاضطرابات

تواجه معظم دول شمال أفريقيا ومنطقة الساحل حاليا أزمات بدرجات متفاوتة. فالوضع الذي يغذيه تطرف الراديكاليين، وسوء الإدارة، والانقلابات، والاضطرابات الاجتماعية، يشير إلى اضطرابات جيوسياسية عميقة لن تؤدي سوى إلى تشجيع الفصائل التي تستخدم العنف.

ولا تزال تونس ما بعد الثورة، المتفائلة فجأة بعد الموافقة مؤخرا على دستور جديد، تكافح للتوحد حول هوية مركزية. وقد أدت الاضطرابات السياسية وعدم اليقين إلى تباطؤ اقتصادي حاد، كما أن مسارات أعمال التهريب الجنائية تنتعش في جنوب البلاد. وعلاوة على ذلك، لا تزال الجماعة المتطرفة «أنصار الشريعة» تزدهر وتكسب مؤيدين على الرغم من تصنيفها كمنظمة إرهابية وتم وضعها تحت المراقبة على نطاق واسع. وقد قتل على الأقل سبعة من الإرهابيين المزعومين أثناء مداهمات قامت بها الحكومة خارج مدينة تونس في الأسبوع الماضي، لكن التهديد في مجمله لا يزال قائما.

وفي الجزائر، فإن فترة الولاية الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة «المريض» والمسبب لخلافات تبدو حتمية لا محالة، الأمر الذي يزيد من احتمال قيام اضطرابات كبيرة بعد انتخابات أبريل. ولا يزال النزاع حول منطقة الصحراء الغربية في حالة غليان، مما يعيق كافة أوجه التعاون بين الجزائر والمغرب.

ومن جانبها، عملت المغرب على الحد من نفوذ الإسلاميين بمهارة وبراعة وغالبا ما حجمت الإرهاب الداخلي. إلا أن عزلتها الجغرافية وإقصاءها من التحالفات الإقليمية الكبيرة قد يُحد من نفوذها وقدرتها على العمل مع الأطراف المتعددة.

وفي غضون ذلك، وبعد عام واحد من تخليص مالي من براثن تمرد مدمر، لا تزال البلاد محاطة بثغرات اجتماعية وسياسية وأمنية عديدة، ويجب عليها استضافة قوات حفظ السلام الدولية في المستقبل المنظور. وفي الشمال الجامح، تمكن تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» من البقاء عقب تدخل كل من فرنسا والإتحاد الأفريقي ومن المرجح أن يسعى إلى إعادة تأكيد نفوذه قريبا.

وأخيرا، تعاني ليبيا من انقسامات قبلية وعرقية تؤدي إلى انشقاقها، وكذلك من نقص في التكنوقراط المتمكنين. ولولا الجهود الدولية لإرساء الاستقرار بعد سقوط معمر القذافي لكانتا بنغازي وطرابلس في طريقهما لأن تصبحا مدينتان مشابهتان لمقديشو ولكن على البحر المتوسط. فحدود الدولة غير الخاضعة للسيطرة هي أساسا عبارة عن مناطق تجارة حرة لتهريب المقاتلين من ذوي الخبرة والأسلحة إلى المناطق المجاورة غير المستعدة جيدا للتعامل مع عمليات انتشار من هذا القبيل. وإذا استمر المتطرفون بدون رادع فسوف تزدهر تحركاتهم وتؤدي حتما إلى توسيع نطاق أهدافهم.

لماذا هناك أهمية في زيادة الانخراط؟

لدى الولايات المتحدة مصلحة دائمة في تعزيز الأمن البشري، كما أن أكثر من ربع المساعدات الخارجية الثنائية التي تقدمها الولايات المتحدة يذهب بالفعل إلى أفريقيا جنوب الصحراء. إلا أنه لا تزال هناك فجوات كبيرة في مجال الرعاية الصحية والحوكمة والتعليم والتدريب على العمل، كما أن الاستثمارات في هذه المجالات ستتوقف ما لم تتم معالجة القضايا المتعلقة بالأمن والاستقرار.

وفي الوقت الراهن، ترتفع التهديدات الأمنية للولايات المتحدة ومصالح شركائها دون أي مؤشرات على الانحسار. ورغم أن التقديرات الاستخباراتية تشير إلى أن الجماعات الإرهابية في المنطقة لم تستهدف موطن الولايات المتحدة، إلا أن وقوع العديد من الهجمات المميتة ضد أهداف دبلوماسية أمريكية في أفريقيا ينذر بتهديدات أكبر في المستقبل. وإذا لا تشكل بنغازي مثالا تحذيريا كافيا، فقد خططت «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» و «أنصار الشريعة» و «بوكو حرام» ومختلف الجماعات الإسلامية العنيفة الأخرى، القيام بالعديد من الهجمات ضد السفارات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية والمصالح التجارية في السنوات الأخيرة، وقد أعربت جميعها عن عزمها على الاستمرار في ذلك.

وربما الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن هناك نحو 1000 من المتطرفين من شمال أفريقيا الذين يقاتلون الآن أو قاتلوا سابقاً في الصراع السوري. وفي ظل عودة الكثير منهم إلى ديارهم وتمتعهم بالمزيد من الخبرة والمصداقية والالتزام، فقد يوجهون اهتمامهم إلى الحكومات الإقليمية الشريكة، وأوروبا، وحتى الولايات المتحدة –وهذا احتمالية مقلقة في الوقت الذي لم «تتمكن» أي دولة في منطقة عبر الصحراء من إحكام سيطرتها الكاملة على حدودها أو على الجماعات المتطرفة النشطة داخلها وفيما بينها.

ولا ينبغي إغفال الاعتبارات الاقتصادية كذلك. فالتجارة الأمريكية الحالية مع المنطقة محدودة، كما أن تقلص اعتماد أمريكا على مصادر الطاقة الأجنبية يعني ضعف الحاجة إلى الغاز الطبيعي الجزائري والنفط الليبي، بيد أن هناك فرصا جديدة يمكن أن تظهر مع نضج الأسواق؛ على سبيل المثال، بلغ حجم التجارة الصينية في جميع أنحاء أفريقيا ما يقرب من 200 مليار دولار في العام الماضي.

الجميع من أجل الفرد والفرد من أجل الجميع

في أواخر العام الماضي، أعلنت فرنسا عن إعادة تنظيم قواتها العسكرية في الصحراء والساحل على نحو يتيح تواجداً إقليمياً أكثر قوة رداً على تزايد التهديدات المتطرفة. وقد أظهرت فرنسا بالفعل عزمها في الأشهر السابقة خلال عمليات التدخل في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. بيد أنه رغم قيام الولايات المتحدة بتوفير المساعدات اللوجستية لتلك الحملات إلا أنه ينظر إلى واشنطن على نطاق واسع بأنها تحول تركيزها الاستراتيجي بعيداً عن شمال أفريقيا.

وهذا لا يعني أن واشنطن تجاهلت أمن المنطقة. فعلى سبيل المثال، تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بتوجيه «الشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى» التي تشارك في تنفيذها عدة وكالات، بهدف مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة التي تعتمد على العنف، ومن أجل بناء قدرات أمنية إقليمية عبر مجموعة من البرامج المرتبطة بالتنمية والدبلوماسية والأمن. وقد حققت المبادرة بعض النجاح، لكنها غالبا ما تواجه متاعب بسبب الارتباك البيروقراطي وهي تخضع حاليا لمراجعة استراتيجية.

ومع وجود المحيط الأطلسي كحاجز أمان، تستطيع الولايات المتحدة التنازل عن بعض المسؤولية لشركائها الأوروبيين، كما أن فرنسا على وجه التحديد تحافظ على علاقات ما بعد فترة الاستعمار مع معظم دول أفريقيا الفرانكوفونية. لكن ذلك التاريخ ذاته هو الذي يجعل التدخل الفرنسي مثيرا للجدل. وتستطيع واشنطن من خلال توسيع انخراطها أن توفر مانعا ضد التصورات بوجود تدخلات فرنسية مع الاستمرار في التعاون بشكل وثيق مع باريس.

وقبل وصول الرئيس هولاند في زيارة إلى الولايات المتحدة، التقى وزير الدفاع الفرنسي جان إيف لودريان مع وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل في البنتاغون الشهر الماضي. وفي بيانهما المشترك بعد الاجتماع، تحدث لودريان عن إقامة «لجنة مشتركة رفيعة المستوى» لإجراء مزيد من المناقشات حول التعاون في أفريقيا. ينبغي أن يكون هذا مجرد بداية للجهود المنسقة الأوسع نطاقا. على سبيل المثال، إن التزامن الدقيق لبعثات تدريب قوات الأمن وتجهيزها سوف يعزز بقوة من القدرات الإقليمية، كما أن برامج الحوكمة والتطوير التكميلية يمكنها أن تساعد على تحسين الظروف التي توفر حاضنات للتطرف. وربما الأمر الأكثر أهمية هو أنه يتوجب على الولايات المتحدة تطوير علاقات وثيقة لتبادل المعلومات الاستخباراتية من أجل تحديد وتتبع موجات المقاتلين الأجانب المتدفقين إلى خارج سوريا وليبيا.

ومع التقليص الحتمي لنفقات الدفاع وزيادة أهمية التحالفات الدولية، ينبغي على واشنطن أن تتبع نهجا متماسكا متعدد الأطراف تلعب فيه «منظمة حلف شمال الأطلسي» دورا أكبر. وخلال منتدى عُقد في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» في يناير، قال عضو مجلس الشيوخ الأمريكي كريستوفر ميرفي «ديمقراطي من ولاية كونتيكيت» «إذا تجاهلنا الصراعات الإقليمية والمناطق غير الخاضعة للحكم بشكل متزايد «في إفريقيا»، فإننا وأوروبا سوف نتحمل مخاطر وتبعات ذلك». وفي المناسبة نفسها، دعا هو والسناتور جون ماكين «جمهوري من ولاية أريزونا» إلى انخراط «منظمة حلف شمال الأطلسي» بصورة أكثر والتزام الولايات المتحدة بتدريب القوات الأفريقية وتجهيزها بشأن مهمات مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود.

توصيات سياسة

تستطيع واشنطن أن تبدأ في طمأنة شركائها الدوليين حول التزامها بحفظ الاستقرار والأمن في منطقة عبر الصحراء من خلال القيام بما يلي:

استخدام البيان المشترك بين أوباما وهولاند للتعهد بزيادة الدعم الفرانكو أمريكي «ثلاثي الأبعاد» «التنمية، والدفاع، والدبلوماسية». وفي افتتاحية مشتركة لهما في صحيفة واشنطن بوست في 10 فبراير، روج الزعيمان للجهود القائمة في أفريقيا، بما في ذلك المساعدات الأمنية والتنمية. يجب أن يعتمد البيان المشترك عقب الاجتماع على أخذ رؤية من الافتتاحية لسرد تفاصيل التعاون المستقبلي.

الالتزام بالعمل بشكل أكثر قرباً مع المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

دعوة «ناتو» لزيادة تواجده ومساعداته في أفريقيا، ووضع الارتباط في المنطقة على رأس جدول أعمال قمة «منظمة حلف شمال الأطلسي» في سبتمبر.

تبني برامج تنمية طويلة الأجل تركز على الاستثمار وتفضله على المنح التقليدية.

تعيين مبعوث خاص لمنطقة عبر الصحراء يتمتع بصلاحية الوساطة في الخلافات التي تنشأ بين الوكالات والإشراف على وضع استراتيجية محدثة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب العنيف وتعزيز الاستقرار. ومن شأن ذلك أن يُحد من الحواجز البيروقراطية أمام جهود الحكومة الأمريكية المتكاملة تجاه هذه القضايا.

ولن يؤدي أي من هذه الإجراءات إلى إنهاء التطرف العنيف في المنطقة بين عشية وضحاها. لكن ينبغي على واشنطن أن تنتهز الفرصة الحالية السانحة، للتفكير والعمل مع الأطراف المتعددة وإظهار عزيمة مستقبلية لحماية مصالح الولايات المتحدة والحلفاء.

المقدم جوشوا بورغيس من القوات الجوية الأمريكية، هو زميل عسكري زائر في معهد واشنطن. الاستنتاجات والآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء الكاتب، ولا تعكس الموقف الرسمي لحكومة الولايات المتحدة أو وزارة الدفاع الأمريكية أو القوات الجوية الأمريكية أو الجامعة الجوية.

عن «معهد واشنطن»